



جانبا من المشاركين في الاعتصام يحملون لافتات بمطالباتهم (سعود سالم)



لافتة رفعها أحد المعتصمين



عدد من المعتصمين أمام ديوان الخدمة المدنية يتحدثون إلى رجال الداخلية

فنيو ومساعدو المهندسين نفذوا اعتصاماً أمام الديوان للمطالبة بالكوادر والزيادات

أكدوا أنهم فئة مظلومة وزياداتهم خلال الـ 10 سنوات الأخيرة لم تتجاوز الـ 30 ديناراً

وبدلت للفنيين ومساعدو المهندسين فسيلاً إلى الإضراب الشامل، لافتاً إلى أن هذه الفئة لا تتمتع بمزايا مالية مقارنة بعملها، ولفت بويابس إلى أن ديوان الخدمة المدنية يقوم بإقرار الكوادر والزيادات بطريقة عشوائية مطالباً الحكومة ومجلس ديوان الخدمة المدنية بتحقيق العدل والمساواة والإنصاف في توزيع الزيادات.

أسامة أبو السعود

الحكومية، مشيراً إلى أن هذا الاعتصام لتوضيح رسالة إلى ديوان الخدمة المدنية بسبب مظلومته لمطالبتها، مؤكداً أن وظيفة مساعدو المهندسين هي العصب الرئيسي والمشغل في جميع الوزارات مطالبا ديوان الخدمة المدنية بإقرار الزيادات لمساعدو المهندسين والفنيين في جميع الجهات الحكومية. أما عضو نقابة مساعدو المهندسين نواف بويابس فأكد أنه في حال لم تقرر الكوادر

ومساعدوهم أصبح كبيراً، لافتاً إلى أن الفنيين ومساعدو المهندسين هم العمود الفقري لأي عمل فني في جميع الجهات الحكومية، ولا يمكن تهميشه وطالب المطيري المسؤولين في ديوان الخدمة المدنية بأن يقرروا هذه الزيادات لهذه الفئة. ومن جهته، قال عضو نقابة مساعدو المهندسين أحمد الشمري إن هناك انتفاضة واضحة في اختيار الزيادات والمزايا المالية للجهات

بإقرار الزيادات والكوادر لهذه الفئة لما يقومون به من أعمال وزيادة بدل طبيعة العمل لهم والجمع بين الغلاوات. وبدوره قال رئيس لجنة المطالب العمالية بنقابة العاملين بوزارة الكهرباء عوض المطيري إن الاعتصام اليوم من أجل الفنيين ومساعدو المهندسين وتعتبر هذه الفئة مظلومة لعدم إقرار الكوادر والمزايا لها خاصة في الزيادات الأخيرة، مؤكداً أن الفارق بين المهندسين

في السنوات العشر الأخيرة لم تتجاوز 30 ديناراً، وهي لا تتماشى مع الغلاء الفاحش في البلاد، معتبراً أن هذه الفئة مظلومة في المجتمع، مؤكداً أن وظيفة الفنيين ومساعدو المهندسين هي المساندة للمهندسين ويصعب الاستغناء عنها ولا تستطيع أي جهة أن تنفي أهمية مساعد المهندسين والفني في القيام بأعمالهم ومساعدتهم، وطالب المدني الحكومة وديوان الخدمة المدنية

المهندسين والفنيين عادل المدني أكد أن الاعتصام من حق الموظفين من أجل الحصول على حقوقهم ومطالبهم المشروعة. وأضاف: نحن هنا اليوم للمطالبة بإقرار الكوادر والزيادات المخصصة لمساعدو المهندسين والفنيين العاملين في جميع الجهات الحكومية والذي يبلغ عددهم 28 ألف موظف فني، مشيراً إلى أن زيادة الفنيين ومساعدو المهندسين

بويابس:
28 ألف فني ومساعد مهندس قد يلجأون إلى الإضراب الشامل



نفذ فنيو ومساعدو المهندسين في الجهات الحكومية اعتصاماً صباح أمس أمام مبنى ديوان الخدمة المدنية مطالبين بإقرار الزيادات والكوادر والبدلات، خاصة بعد موجة الغلاء التي اجتاحت البلاد، مؤكداً أنهم فئة مظلومة في المجتمع، مؤكداً أن وظيفة الفنيين ومساعدو المهندسين هي العمالة الوسطى والمساندة للمهندسين ويصعب الاستغناء عنها. رئيس نقابة مساعدو

أشار إلى أنهم سيراعون الحالات الإنسانية والإرساليات الطبية العنزي: إضراب شامل للعاملين في الجمارك براً وبحراً وجواً بعد تجاهل مطالبهم

والإرساليات الطبية والأدوية وعينات الدم. وأعرب العنزي عن التقدير الكبير لموظفي الجمارك على التزامهم ودعمهم لتنفيذ الإضراب المرتقب، الذي جاء تنفيذاً لإرادتهم، حينما وجدوا تجاهلاً لمصالحهم وتضحياتهم الجسيمة، وهم يواجهون بكل صلابته وتفان كل المغريات وقوى الفساد التي تسعى للعبث بأمن الكويت واقتصادها..

قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي 2003/10 اعترف في نص المادة 120 بأهمية وخصوصية العمل الجمركي، وإقرار حقوق موظفي الجمارك المالية بالخاصة خاصة، بعيدة عن الإجراءات المعتادة والمتبعة والمطبقة بشأن الموظفين العاملين بالجهات الأخرى. «و زاد أن التصعيد في إجراءات النقابة يأتي منذ على «الوعد الحكومية مبدلة بوزير المالية بإنهاء السكار الخاص بموظفي الجمارك خلال شهرين من دون طائل، ولشعورنا بالمسؤولية قمنا بتعلق الإضراب، إذ لسنا ونحن نعلم تماماً بطبيعة عملنا الشاقة والحظرة، بحماية الدولة أمنياً واقتصادياً، لكن بسبب عدم التزام الحكومة بوعودها السابقة، قررنا الآتي:

أعلنت نقابة العاملين بالإدارة العامة للجمارك «إضراباً شاملاً عن العمل براً وبحراً وجواً» يوم غد الثلاثاء يشمل «جميع قطاعات وإدارات الجمارك ومراقفها كافة»، وقال رئيس النقابة أحمد العنزي إن الإضراب جاء «نتيجة للمعطيات الحكومية، والممارسات اللاسؤولية من بعض القياديين، إذ وجدنا أنفسنا مدفوعين لهذا الإجراء الصعب، والخيار المأمول لنيل حقوقنا المشروعة، والتي أقرتها كل المواثيق والأعراف الدولية والتشريعات القانونية».

الرشيدي: إضراب «العدل» 19 الجاري لمدة ساعتين يومياً

أعلن رئيس اللجنة الإعلامية في نقابة العاملين بوزارة العدل وعضو مجلس الإدارة فلاح الرشيدي أن النقابة اجتمعت مع الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عدة اجتماعات موسعة تم الاتفاق فيها على إضراب موحد يوم الاثنين الموافق 19 الجاري لمدة ساعتين يبدأ من بداية الدوام حتى الساعة العاشرة وذلك لعدم ضياع حقوق المتقاضيين وكما لا يكون الإضراب سبباً في تأجيل جلسات المحاكم ادالياً والذي يمتد ضرره لأشهر. وأوضح الرشيدي أن الدعوة إلى الإضراب جاءت بعد استنفاد جميع المفاوضات مع جميع الجهات المختلفة لإعطاء الجهاز المعاون للقضاء حقه المشروعة وهو إقرار الكادر الشامل والعدل لموظفي وزارة العدل، وتأخر مجلس الخدمة المدنية وعدم التزامه بالوعد التي وعد بها، ولوخط أن الزيادة الملحق عنها في الصحف ليست عادلة وهذا يدل على قرارات غير مدروسة وتساهم في هدم الجهاز المعاون للقضاء وتبعث فيهم روح اليأس. وأضاف الرشيدي أن الوزراء السابقين كانوا مقتنعين بإقرار الكادر المقدم من قبل النقابة وتم تعليق الإضراب بناء على الوعد الذي تلقيناه من الوزارة ومن الوزير الحالي جمال شهاب الذي تفهم مطلب موظفي العدل وهو الذي تفضل مشكوراً بعقد اجتماع مع النقابة وأوضح فيه وجهة نظره التي نحترمها وتعهد بأن يسعى لإقرار الكادر وللأسف مجلس الخدمة المدنية أجل إقرار الكادر دون سبب وينتمي من الوزير شهاب أن يدافع بقوة لإقرار حق الجهاز المعاون للقضاء من مجلس الخدمة المدنية الذي هو أحد أعضائه. وفي الختام قال الرشيدي إننا في نقابة العدل نساند الاتحاد الوطني وجميع نقاباته والنقابات الصديقة لإقرار مطالبهم المشروعة والتي تتوافق مع صحيح القانون وهي العدل والمساواة مع باقي الهيئات الحكومية الأخرى التي تم إقرار كوادرها وعلى مجلس الخدمة المدنية إقرار جميع الكوادر المعروضة والتي تم الالتزام بمدة معينة لإقرارها وفي حال عدم الموافقة على الكوادر التي تم الانتهاء من دراستها سابقاً نعلم تبعات ما سيحدث وهو السبب الرئيسي في تعطيل المرفق العام بسبب الإضرابات. وشكر الرشيدي الاتحاد الوطني لتعامله بالقواعد العامة في مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين بإبلاغهم بما سيحدث من إجراءات وهذا يدل على وعي قانوني فتفخر به النقابات الكويتية.

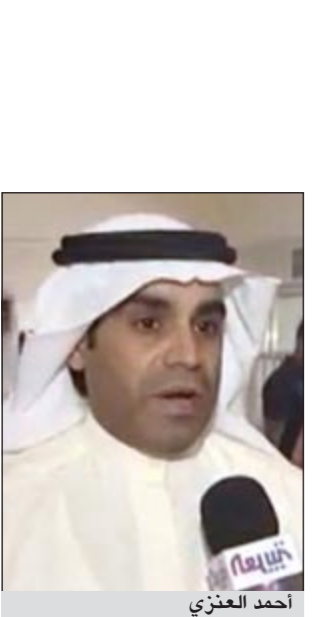
أعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

عاشور: نناشد أعضاء السلطين الانتصار لمطالبات العاملين في «الخاص»

واعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

قرار يتضمن التوصيات التي تراها فكانت اللجنة مكونة من معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ومجلس الخدمة المدنية ومستشارين في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة.

أعلن رئيس مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك منصور عاشور أنه وبعد مطالبة النقابة للقطاع بضرورة وضع القطاع الخاص الذي تآثر سلباً بما شهدته مختلف الجهات الحكومية من زيادات وكوادر مالية تم إقرارها مؤخراً وأصبح العمل في القطاع الخاص يعاني من الهجرة العكسية للعمالة الوطنية نحو القطاع الخاص الذي امتاز بكوادر وزياداته، وعلى أثر تلك المطالبات وبضرورة النظر في وضع القطاع الخاص كلفت الحكومة السابقة لجنة بالنظر في أثر الكوادر والزيادات المالية للجهات الحكومية على قوة العمل في القطاع الخاص وكانت اللجنة مكونة من الجهات الفنية والمهنية المختصة لدراسة امور كهذه وتكليفها باعداد مشروع



أشار إلى أنهم سيراعون الحالات الإنسانية والإرساليات الطبية العنزي: إضراب شامل للعاملين في الجمارك براً وبحراً وجواً بعد تجاهل مطالبهم

أعلن رئيس اللجنة الإعلامية في نقابة العاملين بوزارة العدل وعضو مجلس الإدارة فلاح الرشيدي أن النقابة اجتمعت مع الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عدة اجتماعات موسعة تم الاتفاق فيها على إضراب موحد يوم الاثنين الموافق 19 الجاري لمدة ساعتين يبدأ من بداية الدوام حتى الساعة العاشرة وذلك لعدم ضياع حقوق المتقاضيين وكما لا يكون الإضراب سبباً في تأجيل جلسات المحاكم ادالياً والذي يمتد ضرره لأشهر. وأوضح الرشيدي أن الدعوة إلى الإضراب جاءت بعد استنفاد جميع المفاوضات مع جميع الجهات المختلفة لإعطاء الجهاز المعاون للقضاء حقه المشروعة وهو إقرار الكادر الشامل والعدل لموظفي وزارة العدل، وتأخر مجلس الخدمة المدنية وعدم التزامه بالوعد التي وعد بها، ولوخط أن الزيادة الملحق عنها في الصحف ليست عادلة وهذا يدل على قرارات غير مدروسة وتساهم في هدم الجهاز المعاون للقضاء وتبعث فيهم روح اليأس. وأضاف الرشيدي أن الوزراء السابقين كانوا مقتنعين بإقرار الكادر المقدم من قبل النقابة وتم تعليق الإضراب بناء على الوعد الذي تلقيناه من الوزارة ومن الوزير الحالي جمال شهاب الذي تفهم مطلب موظفي العدل وهو الذي تفضل مشكوراً بعقد اجتماع مع النقابة وأوضح فيه وجهة نظره التي نحترمها وتعهد بأن يسعى لإقرار الكادر وللأسف مجلس الخدمة المدنية أجل إقرار الكادر دون سبب وينتمي من الوزير شهاب أن يدافع بقوة لإقرار حق الجهاز المعاون للقضاء من مجلس الخدمة المدنية الذي هو أحد أعضائه. وفي الختام قال الرشيدي إننا في نقابة العدل نساند الاتحاد الوطني وجميع نقاباته والنقابات الصديقة لإقرار مطالبهم المشروعة والتي تتوافق مع صحيح القانون وهي العدل والمساواة مع باقي الهيئات الحكومية الأخرى التي تم إقرار كوادرها وعلى مجلس الخدمة المدنية إقرار جميع الكوادر المعروضة والتي تم الالتزام بمدة معينة لإقرارها وفي حال عدم الموافقة على الكوادر التي تم الانتهاء من دراستها سابقاً نعلم تبعات ما سيحدث وهو السبب الرئيسي في تعطيل المرفق العام بسبب الإضرابات. وشكر الرشيدي الاتحاد الوطني لتعامله بالقواعد العامة في مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين بإبلاغهم بما سيحدث من إجراءات وهذا يدل على وعي قانوني فتفخر به النقابات الكويتية.

أعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

واعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

قرار يتضمن التوصيات التي تراها فكانت اللجنة مكونة من معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ومجلس الخدمة المدنية ومستشارين في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة.

أعلن رئيس مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك منصور عاشور أنه وبعد مطالبة النقابة للقطاع بضرورة وضع القطاع الخاص الذي تآثر سلباً بما شهدته مختلف الجهات الحكومية من زيادات وكوادر مالية تم إقرارها مؤخراً وأصبح العمل في القطاع الخاص يعاني من الهجرة العكسية للعمالة الوطنية نحو القطاع الخاص الذي امتاز بكوادر وزياداته، وعلى أثر تلك المطالبات وبضرورة النظر في وضع القطاع الخاص كلفت الحكومة السابقة لجنة بالنظر في أثر الكوادر والزيادات المالية للجهات الحكومية على قوة العمل في القطاع الخاص وكانت اللجنة مكونة من الجهات الفنية والمهنية المختصة لدراسة امور كهذه وتكليفها باعداد مشروع



أساد بروج التعاون بين الأعضاء المديرس: 15 متنافساً في انتخابات مجلس إدارة «العلاقات العامة» اليوم

إلى أهمية إحضار البطاقة المدنية الأصلية للمشاركة في حضور الجمعية العمومية والتصويت.

يتنافسون على مقاعد مجلس الإدارة الجديد. وأشاد المديرس بروح التعاون والعلاقات الطيبة التي أبداها أعضاء الجمعية العمومية لمجلس إدارة الجمعية، مؤكداً أن قائمة الجمعية التي يتشرف برئاسة لها لديها خطة طموحة لتطوير الجمعية والرفي بمهنية العلاقات العامة، كما أن الجمعية بصدد تنظيم عدد من المؤتمرات الهامة والمعارض المتخصصة التي تدعم تحقيق رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، كما أن هناك توجهاً لإقامة ندوات وورش عمل للشباب للاطلاع على قضاياهم والاستماع إلى آرائهم خاصة أن صاحب السمو الأمير دعا إلى إقامة مؤتمر وطني للشباب.

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية العلاقات العامة بدر المديرس أن انتخابات مجلس إدارة الجمعية تتم اليوم في أجواء ديموقراطية حيث تتنافس قائمتان هما قائمة الجمعية الكوثة من 9 أعضاء وقائمة الجميع التي تضم 6 أعضاء، داعياً أعضاء الجمعية العمومية لممارسة حقهم الديموقراطي في اختيار مجلس إدارة الجمعية الجديد.

الكريوين: نحمل مجلس الخدمة المدنية المسؤولية

دعا أمين سر جمعية المحامين المحامي ناصر الكريوين الحكومة إلى الإسراع في حل مشكلة العاملين في الدولة في القطاعين وإقرار الزيادات المستحقة قبل تفاقم المشكلة وتأثيرها على سير العمل في مرافق الدولة المختلفة جراء الإضراب الذي قرر العاملون تنفيذه بدءاً من 19 مارس الجاري. وحصل الكريوين مجلس الخدمة المدنية مسؤولة ما يحدث من زعزعة الاستقرار بين العاملين في الدولة وعدم وضع سياسة واضحة وخلاف الكوادر وعدم النظر في مطالبهم بمنطقية وتنفيذ ما يستحقونه من تلك المطالب بإقرارات فورية مضيقاً على مجلس الخدمة المدنية بتجاهله مطالب العاملين بخلاف الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها حكومة الكويت بشأن العمل والعمال والتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة وهي الحكومات والمعمال وأصحاب الأعمال. واستغرب عدم تعامل ديوان الخدمة المدنية منذ بداية الاعتصامات وبعض الإضرابات التي نفذت خلال السنة الماضية بعبادية وشفاافية وعدم تفضيل قطاع على آخر وإقرار كوادر لفئة من العاملين وحرمان البقية ممن يستحقون، ما أثار استياء جميع العاملين الذين تم تمييز فئات أخرى من زملائهم عليهم وابتوا يهددون بالإضراب إذا لم تلب مطالبهم.

أعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

واعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

قرار يتضمن التوصيات التي تراها فكانت اللجنة مكونة من معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ومجلس الخدمة المدنية ومستشارين في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة.

أعلن رئيس مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك منصور عاشور أنه وبعد مطالبة النقابة للقطاع بضرورة وضع القطاع الخاص الذي تآثر سلباً بما شهدته مختلف الجهات الحكومية من زيادات وكوادر مالية تم إقرارها مؤخراً وأصبح العمل في القطاع الخاص يعاني من الهجرة العكسية للعمالة الوطنية نحو القطاع الخاص الذي امتاز بكوادر وزياداته، وعلى أثر تلك المطالبات وبضرورة النظر في وضع القطاع الخاص كلفت الحكومة السابقة لجنة بالنظر في أثر الكوادر والزيادات المالية للجهات الحكومية على قوة العمل في القطاع الخاص وكانت اللجنة مكونة من الجهات الفنية والمهنية المختصة لدراسة امور كهذه وتكليفها باعداد مشروع



أشار إلى أنهم سيراعون الحالات الإنسانية والإرساليات الطبية العنزي: إضراب شامل للعاملين في الجمارك براً وبحراً وجواً بعد تجاهل مطالبهم

أعلنت نقابة العاملين بالإدارة العامة للجمارك «إضراباً شاملاً عن العمل براً وبحراً وجواً» يوم غد الثلاثاء يشمل «جميع قطاعات وإدارات الجمارك ومراقفها كافة»، وقال رئيس النقابة أحمد العنزي إن الإضراب جاء «نتيجة للمعطيات الحكومية، والممارسات اللاسؤولية من بعض القياديين، إذ وجدنا أنفسنا مدفوعين لهذا الإجراء الصعب، والخيار المأمول لنيل حقوقنا المشروعة، والتي أقرتها كل المواثيق والأعراف الدولية والتشريعات القانونية».

أعلن رئيس اللجنة الإعلامية في نقابة العاملين بوزارة العدل وعضو مجلس الإدارة فلاح الرشيدي أن النقابة اجتمعت مع الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عدة اجتماعات موسعة تم الاتفاق فيها على إضراب موحد يوم الاثنين الموافق 19 الجاري لمدة ساعتين يبدأ من بداية الدوام حتى الساعة العاشرة وذلك لعدم ضياع حقوق المتقاضيين وكما لا يكون الإضراب سبباً في تأجيل جلسات المحاكم ادالياً والذي يمتد ضرره لأشهر. وأوضح الرشيدي أن الدعوة إلى الإضراب جاءت بعد استنفاد جميع المفاوضات مع جميع الجهات المختلفة لإعطاء الجهاز المعاون للقضاء حقه المشروعة وهو إقرار الكادر الشامل والعدل لموظفي وزارة العدل، وتأخر مجلس الخدمة المدنية وعدم التزامه بالوعد التي وعد بها، ولوخط أن الزيادة الملحق عنها في الصحف ليست عادلة وهذا يدل على قرارات غير مدروسة وتساهم في هدم الجهاز المعاون للقضاء وتبعث فيهم روح اليأس. وأضاف الرشيدي أن الوزراء السابقين كانوا مقتنعين بإقرار الكادر المقدم من قبل النقابة وتم تعليق الإضراب بناء على الوعد الذي تلقيناه من الوزارة ومن الوزير الحالي جمال شهاب الذي تفهم مطلب موظفي العدل وهو الذي تفضل مشكوراً بعقد اجتماع مع النقابة وأوضح فيه وجهة نظره التي نحترمها وتعهد بأن يسعى لإقرار الكادر وللأسف مجلس الخدمة المدنية أجل إقرار الكادر دون سبب وينتمي من الوزير شهاب أن يدافع بقوة لإقرار حق الجهاز المعاون للقضاء من مجلس الخدمة المدنية الذي هو أحد أعضائه. وفي الختام قال الرشيدي إننا في نقابة العدل نساند الاتحاد الوطني وجميع نقاباته والنقابات الصديقة لإقرار مطالبهم المشروعة والتي تتوافق مع صحيح القانون وهي العدل والمساواة مع باقي الهيئات الحكومية الأخرى التي تم إقرار كوادرها وعلى مجلس الخدمة المدنية إقرار جميع الكوادر المعروضة والتي تم الالتزام بمدة معينة لإقرارها وفي حال عدم الموافقة على الكوادر التي تم الانتهاء من دراستها سابقاً نعلم تبعات ما سيحدث وهو السبب الرئيسي في تعطيل المرفق العام بسبب الإضرابات. وشكر الرشيدي الاتحاد الوطني لتعامله بالقواعد العامة في مخاطبة سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين بإبلاغهم بما سيحدث من إجراءات وهذا يدل على وعي قانوني فتفخر به النقابات الكويتية.

أعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

واعضاء مجلس الأمة التحرك نحو الدفع لإقرار مشروع القرار الذي رفعتة اللجنة وإن تنبأه الحكومة لتتخذ بذلك جديتها في تفعيل دور القطاع الخاص الذي نصت خطة التنمية على زيادة العمالة الوطنية فيه.

قرار يتضمن التوصيات التي تراها فكانت اللجنة مكونة من معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ومجلس الخدمة المدنية ومستشارين في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة.

أعلن رئيس مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك منصور عاشور أنه وبعد مطالبة النقابة للقطاع بضرورة وضع القطاع الخاص الذي تآثر سلباً بما شهدته مختلف الجهات الحكومية من زيادات وكوادر مالية تم إقرارها مؤخراً وأصبح العمل في القطاع الخاص يعاني من الهجرة العكسية للعمالة الوطنية نحو القطاع الخاص الذي امتاز بكوادر وزياداته، وعلى أثر تلك المطالبات وبضرورة النظر في وضع القطاع الخاص كلفت الحكومة السابقة لجنة بالنظر في أثر الكوادر والزيادات المالية للجهات الحكومية على قوة العمل في القطاع الخاص وكانت اللجنة مكونة من الجهات الفنية والمهنية المختصة لدراسة امور كهذه وتكليفها باعداد مشروع